

أصلاح النظام المصرفي والأسواق المالية من المنظور الإسلامي

م.د. فاروق فياض حسن

جامعة تكريت /كلية العلوم الإسلامية

Reforming the Banking System and Financial Markets from an Islamic Perspective

Lect. Farouq Fayyad Hassan / Tikrit University – College of Islamic Sciences

Islamic system, financial markets, Sharia, riba, profit and loss sharing,
financial banking stability, sustainable development

fa.sh.nare@gmail.com

المخلص

يتناول هذا البحث قضية إصلاح النظام المصرفي والأسواق المالية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، بوصفها منظومة متكاملة تهدف إلى تحقيق العدالة الاقتصادية والاستقرار المالي. ويبرز البحث الأسس التي يقوم عليها النظام المالي الإسلامي، مثل تحريم الربا، ومنع الغرر والمقامرة، وتعزيز مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي. كما يناقش دور المصارف الإسلامية في تقديم بدائل تمويلية قائمة على صيغ شرعية كالمضاربة والمشاركة، بما يساهم في تقليل المخاطر المالية وتحقيق التنمية المستدامة. ويعرض البحث كذلك التحديات التي تواجه تطبيق هذا النظام في الواقع المعاصر، ومنها التحديات التنظيمية والتشريعية، والحاجة إلى تطوير أدوات مالية مبتكرة تتوافق مع الشريعة. ويخلص البحث إلى أن تبني المبادئ الإسلامية في إصلاح الأنظمة المالية يمكن أن يساهم في الحد من الأزمات المالية العالمية، ويعزز الشفافية والكفاءة في الأسواق، ويحقق التوازن بين المصالح الفردية والعامّة. الكلمات المفتاحية: النظام المصرفي الإسلامي، الأسواق المالية، الشريعة الإسلامية، الربا، المشاركة، الاستقرار المالي، التنمية المستدامة

abstract

This study addresses the reform of the banking system and financial markets from an Islamic perspective, considering Islamic law (Sharia) as a comprehensive framework aimed at achieving economic justice and financial stability. The paper highlights the fundamental principles of the Islamic financial system, including the prohibition of interest (riba), the avoidance of excessive uncertainty (gharar) and gambling (maysir), the promotion of profit-and-loss sharing, and the linkage of finance to real economic activities. It also examines the role of Islamic banks in providing Sharia-compliant financial alternatives, such as mudarabah, murabaha, and musharakah, which contribute to risk reduction and sustainable development. Furthermore, the study discusses the challenges facing the implementation of Islamic financial systems in the contemporary context, including regulatory and legislative constraints, as well as the need for innovative financial instruments. The study concludes that adopting Islamic principles in financial reform can help mitigate global financial crises, enhance transparency and efficiency in markets, and achieve a balance between individual and societal interests

مقدمة

إن الانبعاث العام للقيم الإسلامية الأساسية في الكثير من أنحاء العالم قد ظهر أثره في الحياة الاقتصادية أيضاً، حيث يتجه عدد من البلدان حالياً نحو تحويل أنظمتها الاقتصادية بغية الاتساق بصورة أدق مع المبادئ والتعاليم الإسلامية. وأبعد المحاولات أثراً في هذا الاتجاه حدثت في إيران والباكستان، بالرغم من أن هذه الظاهرة يمكن أن تشاهد بدرجات متفاوتة في معظم الدول الإسلامية. والأهم من ذلك أنه يبدو أن عملية إضفاء الصبغة الإسلامية على الأنظمة الاقتصادية تكتسب المزيد من القوة الدافعة بمرور الوقت. وقد نتج عن هذا التحول - في اتجاه تأسيس (إنشاء مؤسسات) النظام الاقتصادي الإسلامي - اهتمام واسع النطاق، ليس فقط من جانب الاقتصاديين في الدول المعنية مباشرة بهذا الأمر، بل وأيضاً

في مجال المهنة الاقتصادية على وجه العموم. إن السيل الذي شهدناه مؤخراً من الأبحاث التي تتناول الأوجه المختلفة لهيكل وعمل الاقتصاد الإسلامي يشهد بالأهمية التي نالها الآن هذا الموضوع. وبينما لا نجد حتى منتصف السبعينيات إلا كتابات شحيحة نسبياً عن النظام الاقتصادي الإسلامي، فإن الصورة قد تغيرت بشكل مفاجئ للغاية في الثمانينات. وخلال الأربع أو الخمس سنوات الأخيرة، كانت هناك زيادة ملحوظة في عدد الأبحاث والكتب والمؤتمرات والندوات الدراسية فلا زال هناك قدر كبير من عدم الفهم لماهية الاقتصاد الإسلامي، وكيف يختلف نظام اقتصادي مبني على المعايير الإسلامية عن غيره من الأنظمة الأخرى. والتصور الشائع هو أن مفهوم الهيكل المالي الخالي من الفائدة هو السمة الأساسية التي يختص بها النظام الاقتصادي الإسلامي، وكثيراً ما تميل المناقشات حول هذا الموضوع إلى معاملة الاقتصاد الإسلامي والنظام المصرفي الخالي من سعر الفائدة على أنهما شيء واحد. ولعل من الطبيعي أن تجتذب مسألة إزالة سعر الفائدة من النظام الاقتصادي معظم الاهتمام، إذ إنها ربما تمثل أكثر مبادئ السياسة الاقتصادية في الإسلام إثارة للجدل، كما أن معظم التطورات التي شهدناها نحو إضفاء الصبغة الإسلامية على الاقتصاد قد اتجهت أولاً نحو محاولة إزالة سعر الفائدة كخطوة أولى. ورغم أن إزالة الفائدة تعد ركيزة أساسية في النظام الاقتصادي الإسلامي، فإنه ينبغي التأكيد على أنها لا تمثل بأي شكل من الأشكال توصيفاً كافياً للنظام ككل، ولا حتى للعمليات المصرفية الإسلامية.

أولاً: أهمية البحث:

يعتبر النظام المصرفي القلب النابض لأي اقتصاد ، ويمكن أن يلقي هذا البحث الضوء على كيفية تأثير النظام المصرفي الحالي على الاقتصاد ومدى توافقه مع المبادئ الإسلامية ، تبرز أهمية البحث في تسليط الضوء على النظام المصرفي والاسواق المالية بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، والتركيز على تطوير نظام مالي يتجنب المحرمات ويشجع على العدالة الاقتصادية والاستدامة.

ثانياً: أهداف البحث

يهدف البحث الى تحليل ظاهرة اصلاح النظام المصرفي والاسواق المالية من المنظور الاسلامي حيث هدف البحث الى:

١. التعرف على مفهوم النظام المصرفي وأهميته.
٢. التعرف على مفهوم السوق المالي.
٣. مدى تأثير اصلاح النظام المصرفي والاسواق المالية من المنظور الاسلامي.

المبحث الاول : النظام المصرفي

يعد الجهاز المصرفي البوابة الرئيسية التي تبين لنا مدى تطور اقتصاد دولة ما، فكلما كان الجهاز المصرفي متطور كان الاقتصاد أكثر تطوراً، وكلما ازدهرت المجتمعات زاد اعتمادها على البنوك سواء كان ذلك من أجل القيام بعمليات الاستثمار أو الادخار.

أولاً: مفهوم النظام المصرفي

يمكن تعريف النظام المصرفي على أنه منح نظام يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية، وخاصة تلك المتعلقة الائتمان ويشمل المنشآت المالية المتخصصة والسلطات المعنية عن السياسة النقدية" (القزويني، ٢٠٠٨: ٦) ويعرف النظام المصرفي بأنه "مجموعة من المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها المصارف وتقوم الأعمال المصرفية" (الصرفي، ٢٠٠٦: ١٣) كما يعرف النظام المصرفي على أنه "مجموعة المصارف العاملة في بلد معين، بمختلف هياكله من بلد إلى بلد آخر وفي قمة النظام المصرفي يوجد البنك المركزي" (عبد اللاوي، ٢٠٠٧: ١٥).

ثانياً: أهمية النظام المصرفي

تتمثل أهمية النظام المصرفي في ما يلي (جبر، ٢٠٠٨: ١١):

١. تجمع المدخرات المبعثرة عن طريق قبولها لأشكال الودائع كافة.
٢. تمويل الاستثمارات على قروض وذلك باستخدام المصارف المدخرات المتجمعة لديها في عمليات التمويل بما يعود بالنفع على المجتمع.
٣. تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشرة بفتح الاعتمادات المستندية اللازمة لعمليات الاستيراد والتصدير.
٤. المساعدة في تنفيذ المشروعات الكبيرة بإصدار الكفالات بالنيابة عن المقاولين من أجل تسهيل قيامهم بعملهم دون تجميد رأس مال لازم لضمان قيامهم بالتنفيذ.
٥. المشاركة في تقديم التمويل اللازم للمشاريع الضخمة عن طريق المشاركة في منح القروض المتجمعة.
٦. تسهيل إجراء الحوالات وتسليمها للمواطنين والتي تساهم في تقليل مخاطر نقل النقود.

٧. حفظ أموال الأفراد، وتسهيل معاملاتهم دون الحاجة لحمل النقود باستخدام الشيكات وبطاقات الصرف الآلي، وبطاقات الائتمان... إلخ.

٨. تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد.

ثالثا: خصائص النظام المصرفي

يتميز النظام المصرفي بخصائص عدة منها:

١. تعد المصارف مؤسسات وساطة مالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز.

٢. تخضع المصارف في أعمالها لإشراف السلطات النقدية والرقابية من التي تكون من طرف البنك المركزي وتلتزم بالتشريعات المصرفية.

٣. تعتمد المصارف خاصة التجارية والإسلامية بصفة رئيسية في مصادر أموالها على الودائع، أكثر من اعتمادها على أموالها الخاصة.

٤. تستثمر المصارف جزءا كبيرا من الودائع في الإقراض، أو في أي وسيلة أخرى من وسائل الاستثمار المختلفة، وتحقق عائدا من كونها وسيطة بين من يقدم المال ومن يحتاج إليه (جبر، ٢٠٠٨: ١٣).

رابعا: وظائف النظام المصرفي

يقوم الجهاز المصرفي بتقديم العديد من الخدمات المتكاملة والتي تتنوع وفقا لتخصص كل مؤسسة، ومن أهم الوظائف ما يلي (طه، ٢٠٠٨: ١١-١٣):

١. **المساعدة في تحقيق رؤوس الأموال:** وذلك عن طريق عملية الإيداع، ثم عمليات التوظيف بشكل متكامل وسهل حيث تتلقى رغبات جانبية الطلب والعرض، وبغرض عدم وجود هذه المؤسسات وإيرادات الحصول على المال لتمويل مشروع ما فإن هذا يتطلب جهد كبير.

٢. **دعم جهود الاستثمار وترويج المشروعات:** تحمل البنوك على عاتقها دعم الثقة في عمليات تمويل المشروعات الكبرى ذات المخاطر العالية سواء من خلال ترويج المشروعات أو الاستثمارات المباشرة أو الإقراض الفردي أو توفير القروض المشتركة.

٣. **تقديم الائتمان:** ظهرت مؤسسات المالية من أجل تقديم وظيفة أساسية وهي توجيه الأموال من المدخرين إلى المستثمرين والمستهلكين بينما نجد أن النظرية الحديثة لدور الوساطة المالية هي قناة تمر من خلالها الأموال من المدخرين إلى المقترضين حيث أن هذه المؤسسات يمكن أن توفر أموال قابلة للإقراض وذلك بنسبة فائدة.

٤. **تقليل حجم المخاطرة:** حيث تقوم البنوك بالتقليل من حجم المخاطرة التي يتعرض لها المدخرين في حالة إذ قاموا بمنحها لأفراد ومؤسسات المجتمع، كما أن المدخر عادة لا يكون لديه الوقت أو المعرفة المتخصصة التي تأهله لاستخدام أمواله في الإقراض والاستثمار، وقد ساهمت هذه الأخيرة في التقليل من حجم المخاطرة باستخدام كفاءتها باسترجاع حقوقها.

٥. **توفير السيولة:** يتمتع المدخرين الذين يودعون أموالهم لدى المؤسسات الوسيطة المالية بما يحققه قانون الأعداد الكبيرة، إذا عندما تواجه هذه المنشآت بحركات سحب النقود فإن ذلك يتم في معظم الأحيان في حدود النقدية الواردة للمؤسسة من الودائع الجديدة أو ما هو في حدود النقدية المتاحة، وينتج ذلك من حقيقة هامة هي أن المدخرين عادة ما يشاركون في نشاط اقتصادي من خلال المساهمة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك بدرجة معينة من التأكد، ويضعون في حساباتهم أنهم يمكنهم أن يسحبوا جزءا من أموالهم المودعة لدى المؤسسات المالية.

٦. **تعدد وتنوع الأوعية وآجال الاستحقاق:** تتبع المؤسسات المالية قدر متنوعا من الاستثمارات ذات تواريخ الاستحقاق المختلفة، وأيضا المخاطر المترتبة في إمكان المدخر إيداع مدخراته لفترات قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، وكذلك القروض فهناك قروض طويلة قصيرة ومتوسطة.

المبحث الثاني : الأسواق المالية

تعتبر الأسواق المالية مركزا حيويا في النظم الاقتصادية الحديثة، نظرا لما تقوم به من وظائف و مهام التي تؤديها و المتمثلة أساسا في ربط قطاعات الفائض الاقتصادي بقطاعات العجز حيث تمثل حلقات نماء القطاع المالي في أي دولة.

اولا: مفهوم الاسواق المالية

يعرف السوق المالي على أنه "المكان أو نظام الكمبيوتر الآلي الذي تتجمع فيه طلبات بيع وطلبات شراء الأدوات المالية، والتي يؤدي تنفيذها إلى تحريك عمليات التداول في الأسواق المالية" (بوراس واخرون، ٢٠٠٦: ص ١).

كما يعرف على أنه "شبكة لتمويل طويل الأجل مبنية على الإصدار والمقصود بهذا هو بيع القيم المتداولة من أسهم وسندات والتي تسمح بتعبئة الادخار الفردي" (باكير، ٢٠٠٨: ٤٠).

ويمكن ان يعرف السوق المالي بأنه "ذلك السوق الذي يحتوي على العديد من المؤسسات وبيوت السماسرة المالية أو مجموعاتا المختلفة التي توفر الخدمات المالية للمقرضين والمقترضين" (النقاش، ١٩٩٦: ٥٩).

ثانيا: أهمية الاسواق المالية

تعود أهمية الأسواق المالية إلى الكثير من العوامل تتمثل فيما يلي :

١. تعريف جمهور المستثمرين ورجال الأعمال بالشركات والمؤسسات الوطنية ووضعها المالية، حيث يعطي حجم التداول لأسهم الشركة وأسعار أسهمها مؤشرا واضحا عن أحوال الشركة ومركزها المالي.
٢. المساهمة في تعبئة الموارد المالية المعطلة، وتوجيهها نحو قنوات الاستثمار المناسبة الطويلة ومتوسطة الأجل، وللمساعدة في جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وبعبارة أخرى تجميع المدخرات الوطنية من القطاعات ذات الفائض النقدي وتحويلها مباشرة إلى قطاعات الاستثمار ذات العجز في الموارد المالية.
٣. تسهيل النقاء مدخرات الأفراد والهيئات بالمستثمرين، حيث أن الأسهم والسندات يتم طرحها للاكتتاب العام عن طريق الأسواق المالية الأولية، وبواسطة الوسطاء (بن هاني، ٢٠٠٢: ١١-١٢).
٤. تعمل الأسواق على تحقيق موازنة فعالة ما بين قوى الطلب وقوى العرض وتتيح الحرية الكاملة لإجراء كافة المعاملات والمبادلات، وتزداد أهمية أسواق الأوراق المالية وتتبلور ضرورتها في المجتمعات التي تنسم بحرية الاقتصاد والتي يعتمد الاقتصاد فيها على المبادرة.
٥. ضرورة حتمية للتنمية الادخار وتوجيهه لخدمة التنمية الاقتصادية.
٦. عدم قدرة البنوك التجارية على التمويل المتوسط والطويل الأجل لعدة أسباب أهمها مشاكل التضخم ومشاكل المخاطرة التي قد تتعرض لها هذه البنوك وخاصة عند منحها القروض المتوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى أن هذه القروض غالبا ما تعطى بكميات محددة وفقا للقوانين والأنظمة التي تصدر عن البنك المركزي.
٧. السوق وسيلة رئيسية لتحقيق سيولة الاستثمارات المدخرة وبالتالي تعبئة وتنمية المدخرات.
٨. كثيرا ما تتعامل هذه الأسواق بالأوراق المالية القابلة للتداول وبالعوامل القابلة للتحويل مما يترتب على ذلك تحويل هذه الأسواق من أسواق محلية إلى أسواق دولية أو إقليمية حيث يمكن لتلك الأسواق طرح أسهم أو سندات لشركات من جنسيات مختلفة (ابو موسى، ٢٠٠٥: ١٢).

ثالثا: خصائص الاسواق المالية

تتمتع الأسواق المالية بخصائص تجعلها تتميز عن باقي الأسواق المالية الأخرى و من أهم هذه الخصائص نجد ما يلي (معروف، ٢٠٠٣: ١٨٥):

- ١- ارتفاع حجم المعاملات الخاصة بالأدوات الاستثمارية الأجنبية في سوق مالية وطنية معينة، بحيث يشكل هذا الحجم نسبة عالية من التبادلات الجارية بشكل اعتيادي.
- ٢- ارتفاع نسبة مساهمة بلد ما أو عدد محدد من البلدان بشكل عام وأسواق معينة بشكل خاص، في القيمة الكلية للتبادلات الدولية.
- ٣- اعتماد شبكات الاتصالات الدولية في التعاقدات على التبادلات الدولية ومتابعة إجراءات تنفيذها. ويغطي هذا الاعتماد مختلف الأدوات الاستثمارية وكافة الأسواق النظامية وغير النظامية.
- ٤- تزايد دور التعاملات غير النظامية، سواء جرى ذلك بشكل مباشر بين أطراف العقود أو بشكل غير مباشر من خلال الوساطة المالية أو الاتصالات السلوكية واللاسلكية.
- ٥- إن غالبية الأسواق تسودها المضاربة، فتعاني من تقلبات شديدة وحساسية عالية للشائعات.
- ٦- مصدر تمويل للاقتصاد الوطني.
- ٧- أداة لقياس قيمة الأصول، وللمساعدة على تحويل البنية الصناعية والتجارية.
- ٨- مكان للتعاملات الخطرة.
- ٩- سوق رأس المال قد يرتبط بالأوراق المالية طويلة الأجل ويكسب أهمية خاصة في تمويل المشروعات الإنتاجية التي تحتاج لرؤوس أموال كبيرة في الأجل الطويل.

١٠- الاستثمار في سوق رأس المال يكون أكثر مخاطرة وأقل سيولة من الاستثمار في السوق النقدي وذلك نظرا لأن أدوات الاستثمار فيه طويلة الأجل، الأمر الذي يحتمل مخاطر سوقية أو سعرية وتنظيمية مختلفة وكذلك الأسهم بالرغم من عائدها الكبير إلا أن مخاطرها كبيرة (جويدان، ٢٠٠٢: ٣٥).

رابعاً: وظائف الاسواق المالية

إن الأسواق المالية لم تعد طرفاً اقتصادياً، وإنما أصبحت ركناً هاما وأساسياً من أركان البنية المالية والاقتصادية في أية دولة، حيث أن الأسواق المالية تساهم بشكل مباشر في تجميع المدخرات الوظيفية من القطاعات ذات الفائض النقدي، و تحويلها إلى قطاعات الاستثمار ذات العجز في الموارد المالية وتتجلى وظائفها في النقاط التالية:

- ١- التعريف بالوضع المالي للشركة: بحيث يتم تعريف جمهور المستثمرين ورجال الأعمال بالشركات الوطنية ووضعها المالي حيث يعطي حجم التداول لأسعار الشركة وأسعار أسهمها مؤشراً واضحاً من أحوال الشركة ومركزها المالي.
- ٢- المساهمة في تعبئة الموارد المالية المعطلة وتوجيهها نحو قنوات الاستثمار المناسبة الطويلة والمتوسطة الأجل، والمساعدة في جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وبعبارة أخرى تجميع المدخرات الوطنية من القطاعات ذات الفائض المالي وتحويلها مباشرة إلى قطاعات الاستثمار ذات العجز في الموارد المالية.
- ٣- توجيه الاستثمار: إن ارتفاع الأسعار في البورصة يدفع المستثمرين إلى بيع الأوراق المالية، والعكس في حالة انخفاض الأسعار ويتجهون إلى شراء الأوراق المالية، مما يعطي للسوق المالي حق توجيه الاستثمار (هارون، ١٩٩٩: ص ٥٠).
- ٤- تستطيع الحكومات من خلال الأسواق المالية أن تنفذ سياستها المالية والنقدية بواسطة إصدار الأوراق المالية كالسندات الحكومية وبيعها في السوق المالي بفائدة محددة.
- ٥- تقوم الأسواق المالية بدور الممول للمشاريع الجديدة وسد الفجوة التمويلية للمشاريع في حالة عزوف المصارف عن تمويلها.
- ٦- القيام بعملية التطابق: هي من أهم العمليات التي تقوم بها البورصة، والتي هي عبارة عن عمليات الموازنة بين الأسعار أو زيادة العرض لتجنب تذبذب الأسعار (الهندي، ١٩٩٨: ص ٥٢).
- ٧- توفير الحماية من أخطار الاستثمارات الوهمية أو غير المجدية اقتصادياً، من خلال الشروط التي يفرضها السوق المالي على إدراج الشركات فيه وعلى تداول الأوراق المالية، إضافة إلى إيجاد أنواع من الاستثمارات تساهم في التحوط ضد المخاطر.
- ٨- المساعدة في توفير المعلومات والبيانات.
- ٩- توجيه الادخار نحو الاستثمارات الأكثر كفاءة.
- ١٠- منع حدوث الغش والتدليس في المعاملات بوجود رقابة حكومية ومندوب الحكومة (زوبر، ٢٠٠٠: ٩).

المبحث الثالث: أثر إصلاح النظام المصرفي على الأسواق المالية من المنظر الإسلامي

اكتسبت الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة بسبب نهجها الأخلاقي والمستدام في المعاملات المالية، حيث أن التمويل الإسلامي هو نظام مصرفي ومالي يعمل وفقاً للشريعة الإسلامية، وترتكز مبادئ التمويل الإسلامي على حظر المعاملات الربوية والمضاربة والاستثمارات في الصناعات غير الأخلاقية أو الضارة (ابو موسى، ٢٠٠٥: ٤٥) كما يتمتع النظام المصرفي الإسلامي بعدة سمات رئيسية تميزه عن الأنظمة المصرفية التقليدية، وإحدى هذه الميزات الرئيسية هي استخدام عقود تقاسم الأرباح والخسائر (PLS)، التي تعزز تقاسم المخاطر وتشجع الاستثمارات الأخلاقية، وبموجب عقود المشاركة والخسارة يتم تقاسم الأرباح والخسائر بين البنك والعميل، مما يتوافق مع مصالح الطرفين ويعزز الاستقرار المالي، والسمة الرئيسية الأخرى للخدمات المصرفية الإسلامية هي تحريم الفائدة (الربا)، وتعتبر المعاملات القائمة على الفائدة استغلالية وغير أخلاقية في التمويل الإسلامي، وبالتالي فهي غير مسموح بها، وبدلاً من ذلك تستخدم البنوك الإسلامية هياكل تمويل بديلة مثل المربحة (التمويل زائد التكلفة) والمشاركة (تمويل الشراكة) لتوفير التمويل للعملاء. وتحظر الخدمات المصرفية الإسلامية أيضاً أنشطة المضاربة (الغرر) والتي تشير إلى المعاملات التي تتطوي على قدر كبير من عدم اليقين أو المخاطر، ويهدف هذا الحظر إلى منع المضاربة المالية وتعزيز الاستقرار في الأسواق المالية، كما إن هذه السمات الرئيسية للنظام المصرفي الإسلامي لها آثار مهمة على تأثير إصلاح النظام المصرفي على الأسواق المالية من منظور إسلامي (جويدان، ٢٠٠٢: ٦٣) وقد يعد الشمول المالي مفهوماً أساسياً في التمويل الإسلامي، والذي يؤكد على أهمية توفير الوصول إلى الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع، ويعد التمويل الأصغر الإسلامي أحد الأدوات الرئيسية المستخدمة لتعزيز الشمول المالي

في التمويل الإسلامي، كما يعتمد التمويل الأصغر الإسلامي على مبادئ التمويل الإسلامي، ويوفر التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد المستبدين من الخدمات المالية التقليدية، وتستخدم مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية عقود المشاركة والتقاسم وغيرها من هياكل التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتوفير التمويل لعملائها، ويواجه تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الإسلامي العديد من التحديات والفرص، وأحد التحديات الرئيسية هو الافتقار إلى الوعي والفهم للتمويل الإسلامي بين العملاء المحتملين والجهات التنظيمية، وهذا يمكن أن يجعل من الصعب على مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية الحصول على التمويل وتوسيع عملياتها، ومع ذلك، هناك أيضًا العديد من الفرص أمام مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية لتعزيز الشمول المالي، وبشكل عام سيكون دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي أحد الاعتبارات المهمة في سياق إصلاح النظام المصرفي، بينما تسعى الهيئات التنظيمية المالية إلى تعزيز الشمول المالي والاستقرار، فإنها ستحتاج إلى النظر في إمكانات التمويل الإسلامي للمساهمة في تحقيق هذه الأهداف (العتوم وآخرون، ٢٠٢٠: ٨٣٣).

الذاتة

في ختام بحثي توصلت الى العديد من النتائج والتوصيات لعل ابرزها:

اولاً: النتائج

١. يمكن أن يؤدي تحسين النظام المصرفي إلى زيادة الاستفادة من الصيرفة الإسلامية.
٢. تعزيز شفافية العقود المالية وضمان التقيد بمبادئ الشريعة مما يعزز ثقة المستثمرين.
٣. زيادة الاستفادة من الصيرفة الإسلامية، مما يساهم في تطوير آليات التمويل الشرعي
٤. يتمتع النظام المصرفي الإسلامي بعدة سمات رئيسية تميزه عن الأنظمة المصرفية التقليدية
٥. تستخدم مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية عقود المشاركة والتقاسم وغيرها من هياكل التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتوفير التمويل لعملائها.

ثانياً: التوصيات

١. ينبغي تشجيع النظام المصرفي على الابتكار في المنتجات والخدمات الإسلامية لتلبية احتياجات العملاء بشكل افضل.
٢. يجب على الحكومة والمؤسسات المالية تعزيز التوعية حول المبادئ الإسلامية، وكيف يمكن للمستثمرين والعملاء الاستفادة من النظام المصرفي الإسلامي.
٣. يفضل تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لضمان تنفيذ الإصلاحات والتحويلات بشكل فعال.

المصادر والمراجع

١. ابو موسى، رمسية احمد، الاسواق المالية والنقدية، دار المعتر للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥.
٢. باكير، محمد مجد الدين، محافظ الاستثمار ادارتها واستراتيجيتها، دار شعاع للنشر العلوم، سوريا، ٢٠٠٨.
٣. بن هاني، حسين، الاسواق المالية، طبيعتها وتنظيمها وادواتها المشتقة دار الكندي للنشر، ٢٠٠٢.
٤. بورس، احمد وبريكة، السعيد، كفاءة الاسواق العربية وتمويل الاقتصاد، الملتقى الدولي "سياسات التمويل واثرها على الاقتصاديات والمؤسسات"، جامعة بسكرة، الجزائر، ٢٠٠٦.
٥. جبر، هشام، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ٢٠٠٨.
٦. جويدان، جمال، دراسات في الأسواق المالية والنقدية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢.
٧. زوبر، محمود امين، بورصة الاوراق المالية موقعها من الاسواق احوالها ومستقبلها، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، ٢٠٠٠.
٨. الصرفي، محمد، ادارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٦.
٩. طه، عاطف جابر، تنظيم وادارة البنوك، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٨.
١٠. عبد اللاوي، مفيد، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، ٢٠٠٧.
١١. العتوم، عامر يوسف وشحاده، مها خليل، التمويل الاسلامي الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي، مجلة جرش للبحوث والدراسات، مجلد (٢٢)، العدد (١)، ٢٠٢٠.
١٢. القزويني، شاكر، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط٤، ٢٠٠٨.

١٣. معروف، هوشيار، الاستثمارات والاسواق المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣.
١٤. النقاش، غازي عبد الرزاق، التمويل والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، الاردن، ١٩٩٦.
١٥. هارون، محمد صيري، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، ١٩٩٩.
١٦. الهندي، منير ابراهيم، ادارة المنشآت المالية واسواق المال، جامعة الاسكندرية، مصر، ١٩٩٨.

References:

1. Abu Musa, Ramsiya Ahmad, *Financial and Monetary Markets*, Dar Al-Mu'taz for Publishing and Distribution, Amman, 2005.
2. Bakir, Mohammed Majd Al-Din, *Investment Portfolio: Management and Strategies*, Dar Shuaa for Science Publishing, Syria, 2008.
3. Ben Hani, Hussein, *Financial Markets: Their Nature, Organization, and Derivative Instruments*, Dar Al-Kindi for Publishing, 2002.
4. Bouras, Ahmed & Brika, Al-Saeed, *Efficiency of Arab Markets and Financing the Economy*, International Conference "Financing Policies and Their Impact on Economies and Institutions," University of Biskra, Algeria, 2006.
5. Jabr, Hisham, *Bank Management*, Arab United Company for Marketing and Supplies, Cairo, 2008.
6. Jweidan, Jamal, *Studies in Financial and Monetary Markets*, Dar Al-Safa for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2002.
7. Zuber, Mahmoud Amin, *Stock Exchange: Its Position in Markets, Conditions, and Future*, Dar Al-Wafa for Printing and Publishing, Egypt, 2000.
8. Al-Sarfi, Mohammed, *Bank Management*, Dar Al-Manahij for Publishing and Distribution, Jordan, 2006.
9. Taha, Atef Jaber, *Organization and Management of Banks*, Al-Dar Al-Jami'iyya, Egypt, 2008.
10. Abdel-Lawi, Mofid, *Lectures in Monetary Economics and Monetary Policies*, Mezouar Press, Algeria, 2007.
11. Al-Atoum, Amer Yousif & Shahadeh, Maha Khalil, *Digital Islamic Finance and Its Role in Enhancing Financial Inclusion*, Jerash Journal for Research and Studies, Vol. 22, No. 1, 2020.
12. Al-Qazwini, Shaker, *Lectures in Banking Economics*, University Publications Office, Algeria, 4th ed., 2008.
13. Ma'ruf, Hoshyar, *Investments and Financial Markets*, Dar Al-Safa for Publishing and Distribution, Amman, 2003.
14. Al-Naqqash, Ghazi Abdul Razzaq, *Finance and International Banking Operations*, Dar Wael for Publishing, Jordan, 1996.
15. Haroun, Mohammed Sabri, *Dar Al-Nafaes for Publishing and Distribution*, Jordan, 1999.
16. Al-Hindi, Munir Ibrahim, *Management of Financial Institutions and Capital Markets*, University of Alexandria, Egypt, 1998.